الفصل الثالث

الشعب بحاجة لثورة ثقافية

منهجة البحث العلمى والتعليم مدخلا[١٢]

فى لقاء دار بينى وبين عالم فاضل هو الدكتور حسين خالد، نائب رئيس جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث[١٣]، طلب منى فيه أن أقدم مقترحاتى بشأن وضع سياسة ثقافية للبحث العلمى والتدريس فى جامعة القاهرة، جعلنى أقدم هذا الموضوع على سواه، نظرا لأن البحث العلمى والتعلم، ولا أقول التعليم فى مصر بحاجة لسن سياسة مختلفة عن تلك التى عهدناها حتى الآن. ولنطرح السؤال البديهى الأول: فيم نحن بحاجة للبحث العلمى وتكوين الكوادر المهنية القائمة عليه؟ وإذا كنا بحاجة إلى كل منهما لإشباع حاجات هذا المجتمع فى

---

[١٢] نشر فى صحيفة "نهضة مصر " بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١١ .

[١٣] قبل أن يصبح وزيرا للتعليم العالى فى وزارة الجنزورى، ويفقد بذلك موقعه المميز فى جامعة القاهرة.

هذه المرحلة من تاريخه، فما هى تلك الحاجات؟ ألا يأتى الغذاء والكساء، والدواء، والمسكن المناسب فى مقدمتها، ثم تحقيق ضرورات الأمن والأمان، ووسائل الانتقال والاتصال والإعلام، وإشباع الاحتياجات الجمالية والثقافية العامة للمجتمع من فن تشكيلى، وموسيقى، وغناء، ومسرح، وسينما الخ؟

لا شك أن أسلافنا خلفوا لنا تراثا من الحلول فى كل تلك الشئون، ولكن معظمها صار الآن ينتمى لتاريخ العلوم وتطبيقاتها بعد أن ضمرت اجتهاداتنا فى هذا المجال وصرنا نرضح لتقدم سوانا العلمى الطبيعى فى المقام الأول، وفى سائر التخصصات بدرجات متفاوتة حتى صارت كافة التخصصات الدقيقة فى العلوم الطبيعية لا تدرس عندنا سوى باللغة المهيمنة على مستوى العالم: الانجليزية. بل أن أقسام الآداب الغربية فى جامعاتنا تصر على ألا يقام فيها التدريس سوى بلغات الدول الغربية لا سيما الكبرى، بينما لا يحدث ذلك فى أقسام اللغات الشرقية مثلا، حيث تلقى المحاضرات فيها وتعقد حلقات البحث والمناقشة باللغة العربية. ألا يثير ذلك تساؤلا مشروعا عن أسباب هذا التوحد بلغة المهيمن مهما كان متقدما فى أدواته، بينما لا نفعل ذلك بالنسبة للثقافات الأجنبية الموازية لنا على نحو أو آخر؟!

ألا يطرح ذلك تساؤلا عن مدى العقلانية فى التوحد المستحيل بثقافة أجنبية متفوقة، وكأننا نتصور أن فى ذلك التوحد ما ينقذنا مما نحن فيه من تخلف ؟! أليست اللغة فى حد ذاتها انعكاسا لتاريخ ثقافى اجتماعى خاص وصورة للعالم تتراكم وتتغير مع الأحداث والتطورات الاجتماعية، ومع ذلك يظل لها نوع من الثبات الموضوعى الذى يشابه القوانين الموضوعية لمسار الاقتصاد بغض النظر عن الإرادة الذاتية لبعض الساسة؟ أليس من الإفقار للتنوع الثقافى على مستوى العالم أن تصبح اللغة الانجليزية هى لغة " العلم " شبه الوحيدة، ومن ثم لغة التواصل بين العلماء على مستوى العالم، بينما تتلاشى يوميا عشرات اللغات ذات التراثات الألفية بكل ما تحملها من حكم وحلول إبداعية فى كافة أرجاء العالم برحيل حامليها بينما يهجر أبناؤهم وبناتهم تلك اللغات الأصلية إلى اللغات الأوربية، وفى مقدمتها الانجليزية وثقافاتها ..؟ ألا يمكن أن يهدد ذلك المسار **لغتنا العربية ذاتها** بالاندثار بعد بضعة عقود قلائل ونحن نفضل فى امتحانات القبول بأقسام " الذروة " فى جامعاتنا " الجاهزين " من شبابنا الذين التحقوا بالمدارس والإرساليات الغربية؟ أليس فى ذلك تكريس لتهميش أنفسنا بأنفسنا بأن نلجأ **للحل الأسهل** بدلا من أن

نجابه أسباب تخلفنا بعد أن نتعرف عليها بدقة، ثم نضع استراتيجية نتفق جميعا عليها، بعد مناقشتها باستفاضة بالطبع للتصدى لذلك التخلف ؟! أليس فى تقبل الآخر "المتقدم" بلا تمحيص ناقد، صورة من التطرف لا تقل عن تقبل تخلفنا بلا مناقشة وكأنه قدر محتوم بدلا من أن نسعى لتجاوزه بعد أن نشخصه بما يستلزم ذلك من دقة موضوعية؟ أليس فى كلتا الحالتين (التوحد بالحلول الغربية، والانغلاق المنكفىء على الذات) تكريس للمركزية العرقية والثقافية على نحو غير عقلانى، وإن بدا فى حالة التوحد بلغة " المتقدم " علميا وبحثيا أمرا "مقبولا" لأنه يقدم على الأقل حلولا عاجلة مهما اكتنفها من أعراض جانبية أرى أنها جد أساسية فى تكريس التخلف على المدى المتوسط ناهيك عن الطويل؟ ألا يكمن مصدر هذه النظرة التوحدية، سواء كانت بالغرب "المتقدم"، أو بحلول " السلف الصالح " فى أنها لا ترى ظاهرة التخلف والتقدم **فى تاريخيتها**، على الرغم من أن ذلك يتناقض مع الطبيعة نفسها، أولية كانت أو اجتماعية، فى تغيرها المستمر؟ ألم تكن أمريكا التى تهيمن على عالم اليوم بتنظيراتها المكرسة لمصالحها قبل ترساناتها العسكرية، هى أمريكا التى ثارت لتحقق استقلالها عن بريطانيا (١٧٧٥ ـ ١٧٨٣) منذ ما لا يزيد على القرنين

سوى بعقود قليلة؟ ألم تكن سويسرا من أشد بلاد أوربا تخلفا حتى بضعة قرون خلت حيث يروى أهلها اليوم أنك كنت لا تملك أن تمر آنذاك بأحد طرقها غير المعبدة دون أن تضع منديلا على أنفك لتدرأ عن نفسك ما يغزوها من روائح " زكية " ؟. أليست هذه هى سويسرا اليوم التى تجد شوارعها أنظف من بعض دور السكنى فى بلاد أخرى يعيش فيها مواطنون مهمشون فى هذا العالم ؟

فى كيفية بناء الذات والتفاعل مع الآخر

آفة التعليم فى بلادنا أننا حين نتلقى تقنية من التقنيات الغربية فى العلوم أو الفنون، أو نتعرف على نظرية أو طريقة إجرائية فى أحد التخصصات، فإننا لا نسأل أنفسنا: لماذا هى كذلك؟ ولم نشأت هذه التقنية، أو تلك النظرية على هذا النحو فى تلك المرحلة من تاريخ مجتمع معين؟ وفى أى سياق وظفت هذه التقنية، أو تلك النظرية لخدمة من فى المقام الأول، وعلى حساب من؟ وبعبارة أخرى نحن نتعلم فى أحسن الأحوال معلومات مصمتة، دون أن نقف على مصدر نشأتها فى مجتمع المنشأ، ومن ثم إمكان تغييرها فى سياق مجتمع آخر كمجتمعاتنا العربية الراهنة على سبيل المثال.

وسأضرب على ذلك مثالين فى اللجوء للحلول الغربية فى مواجهة مشكلاتنا اليومية. الأول يتعلق بتنقية مياه الشرب من الشوائب العالقة بها. فنحن نستخدم لهذا الغرض مرشحات ألمانية مثلا بها فحم حجرى نشط وظف لتنقية المياه شديدة الجيرية فى بعض المناطق فى ألمانيا، بالإضافة لتنقيتها من بعض الشوائب الأخرى الخاصة بمواصفات المياه فى تلك المناطق. لكننا ونحن نستخدم تلك المرشحات الألمانية لم نكلف أنفسنا بتحليل مياه الشرب عندنا لنخصص لها مرشحات للشوائب العالقة بها فى مصر بحيث يمكن أن تفيد من حلول المرشحات الألمانية إضافة وحذفا وتعديلا وتحويرا بما يحقق إشباعا حقيقيا لاحتياجات المستهلك المصرى والحفاظ على صحته. فعدم الوقوف على علة اللجوء لتلك التقنية فى مصدرها الأصلى يوقعنا ليس فقط فى التبعية التكنولوجية للخارج ، وإنما بالمثل فى عدم إشباعها لاحتياجاتنا الفعلية إلا بصورة جزئية، وقد تكون مشوهة. وسوف أضرب مثالا آخرا متعلقا بسعر الصرف.

فالمعروف أن أى حاكم أو صاحب قرار فى مجتمع من المجتمعات الحديثة بحاجة لآلية تساعده على تبادل العلاقات الاقتصادية بين الداخل والخارج. وهو ما جعل

عبد الناصر يلجأ فى الخمسينيات للاستعانة بالراحل عبد المنعم القيسونى، وكان آنذاك مدرسا للاقتصاد فى إحدى جامعاتنا، ولعلها جامعة القاهرة، لوضع سعر الصرف فى مصر آنذاك. وكان القيسونى قد تعلم تلك التقنية على يد " خبير" ألمانى أتقن حيل سعر الصرف التى كانت ألمانيا النازية تطبقها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية مع سائر الأمم التى تتعامل معها نقديا. وكانت سياستها آنذاك تقوم على أساس العلاقات الثنائية مع عملة كل دولة على حدة نظرا لحدة الصراع بين النظام النازى ومعظم الدول الأوربية والأمريكية آنذاك. ومن هنا حددت موقف عملتها بإزاء عملات تلك البلاد التى كانت على علاقة صراعية معها فركزت على ثنائية سعر الصرف مع كل من تلك الدول على حدة. وقد " تعلم " الراحل القيسونى تلك التقنية على ذلك الخبير الألمانى الذى كان يعمل بالبنك المركزى المصرى، وطبقها بحذافيرها على العلاقة النقدية بين العملة المصرية وعملات سائر الأقطار العربية على الرغم من أن مصلحة مصر كانت تقتضى الانفتاح على سائر الدول العربية، ليس من باب الوازع الثقافى أو القومى وحسب، وإنما لأسباب موضوعية تتعلق بالمصالح المشتركة بين تلك الدول المتحررة لتوها من الاستعمار

الغربى ! ولكن " التقنية " التى تعلمها القيسونى آنذاك دون أن يقف منهجيا على الأسباب الموضوعية التى أدت إليها فى بلد منشئها جعلته يقدم " حلولا " وقتية، وإن كانت فى الوقت ذاته تكاد أن تكون هزلية ! وتذكرنى هذه الواقعة "بنكتة" أخرى فى سياق آخر تتعلق بكتاب حرره طبيب مصرى باللغة العربية عن مرض الإيدز فى أوائل الانشغال به كظاهرة مرضية، ثم " حرص " على أن يذكر على غلافه الخلفى أنه ترجم إلى الانجليزية ليدرس فى كليات الطب بالجامعات المصرية ! ليست هذه نكتة، وإنما حقيقة لشديد الأسف !!

-

الشعب بحاجة لثورة ثقافية :

علامات استفهام وتعجب حول توجه العلم للعلم

لا شك أن كلا منا - نحن المصريين - يفخر بما حققه أحمد زويل من تميز علمى فى مجال تخصصه. ولكن هل يعنى ذلك أنه قادر على أن يضع أو يخطط لسياسة علمية لوطنه الأصلى على هيئة " مراكز للتميز البحثى " يكون مجرد التفوق العلمى هوهدفها الوحيد الأسمى، حتى وإن استجلب لمجلس إدارة هذه المراكز عددا من كبار العلماء فى مختلف بلاد العالم؟ وهب أنه نجح فى مراده، فهل سيعنى ذلك " تقدما " حقيقيا فى توظيف العلم لإشباع احتياجات الغالبية العظمى من الشعب المصرى الذى ثار فى يناير ٢٠١١ على ما عاناه من تهميش، وقهر، وفاقة، وإفقار مادى ومعنوى على مختلف المستويات؟ وبعبارة أخرى: هل العلم - هكذا فى المطلق- هو الحل؟ أم أن هنالك أولويات للبحث العلمى

تتعلق بما يتوقعه منه الغالبية العظمى من الشعب فى سياق تاريخى واجتماعى معين لبلد كمصر اليوم؟ وبعبارة أخرى: فيم البحث العلمى إذن؟ وما رسالته خاصة فى فترات الأزمات؟ أليس فى إيجاد حلول أنجع وأفضل لحياة البشر فى بقعة معينة من العالم؟ ومن ذاك الذى يملك رفاهية الانفاق على البحث العلمى فى مجالات الفضاء مثلا، وهو الذى يتعلق بمحاولات الهيمنة بأنواعها الحربية فى المقام الأول وكل ما اتصل ب" تأمين " تلك الهيمنة، بينما الشعب يتضور معظمه جوعا لأسباب الحياة الأساسية من غذاء، وعلاج، ومسكن صحى؟ أو ما الفارق بين مشروع أحمد زويل الرامى لإنشاء " مدينة للعلم والتكنولوجيا " تحمل اسمه، وجامعة تحمل اسم " النيل " - مصدر الحياة فى هذا البلد - ومشروع الصديق الراحل أحمد مستجير الباحث عن وسائل استخدام هندسة الوراثة فى رى المحاصيل الأساسية للغذاء باستخدام مياه البحر بعد معالجتها، ومعالجة المزروعات المستقبلة لها جينيا؟ الفارق فى رأيى، وأرجو أن أكون مخطئا، فى أن مستجيرا كان يبنى على تراث مصر كبلد زراعى منذ آلاف السنوات لتحقيق احتياجات السواد الأعظم من هذا الشعب فى زمن صارت المياه العذبة فيه عزيزة بالرغم من تعاظم النمو

السكانى. وإذا كان الدكتور زويل فى لقاء معه عقد فى صحيفة الأهرام قد رأى أن الحل ليس بالبناء على الرقعة الزراعية التى صارت تتآكل فى مصر بحكم جشع " رجال الأعمال " الهادفين لتعظيم أرباحهم بأى وسيلة كانت ولو بتجريف مصدر الحياة الأساسى لهذا الشعب عاملين على تفعيل "مبدأهم" غير المعلن وإن طبق، والذى يتلخص فى"**تخصيص المنافع وتعميم الخسائر**"، فهل يكون الحل بتعزيز ال" هجرة " من الأرض الزراعية التى نعيش على إنتاجها من الطعام، والصناعات القائمة على منتجاتها بما فى ذلك " فضلاتها " (ولعل شجر النخل نموذج واضح فى حياة الصحراء بخاصة حيث ينتفع بثماره فى الغذاء، وبجذوعه فى بناء الدور وصنع الأثاث، وبسعفه فى تجديل السلال الخ)، هل يكون الحل بالهجرة إلى بحوث الفضاء، والنانو تكنولوجى مثلا وإهمال ذلك المصدر الأساسى للحياة؟ أم أن هنالك أولويات فى الإنفاق على البحث العلمى وتوجيهه لإشباع حاجات الغالبية العظمى للشعب المصرى فى هذه المرحلة الفاصلة من تاريخه؟ نحن لا نقلل من أهمية تقنيات النانو بطبيعة الحال، ولا من بحوث الفضاء، ولكن المعيار هنا هو مدى اتصالها بتنمية مصدر الحياة الرئيسى لهذا الشعب **هنا والآن،**

وليس مجرد استنساخ " التقدم العلمى " فى مراكز بحثية أمريكية أو غير أمريكية. لقد ذكر السيد زويل فى لقائنا الأخيرمعه مثال الهند على سبيل المثال، وكيف أنه " بهر" هناك بالتقدم العلمى والتكنولوجى فى فروع معينة تجلب الأرباح الوفيرة على مستثمريها، على الرغم من أن الشعب الهندى يتضور جوعا وتسولا فى الطرق العامة. وعندما قلت له: وهل تريد لنا هنا فى مصر أن نحذو حذو الهند بمشروعك البحثى؟ آثر ألا يرد على تساؤلى وكأنه أراد أن يقول بصمته: ما شأنى أنا بما تتحدث عنه؟ أنا باحث فى مجال معين حققت فيه إنجازا اعترف به العالم أجمع واستحققت عليه أرفع جائزة دولية. فلماذا تحدثنى إذن عما لا يتصل بالعلم وتطبيقاته التى برزت فيها؟ ولكن اللقاء الذى لم يكن محض ثنائى معه جعلنى أفضل أن أطرح على الرأى العام تساؤلاتى المهمومة ليس فقط بإشباع الحاجات الملحة أولا لممولى البحث العلمى الذى أراد الدكتور زويل فى كلمته أن " يستكتب له الشعب المصرى "، وإنما بالمثل للمسئولية الأخلاقية والإنسانية بعامة للباحث لا سيما فى علوم الطبيعة. ويذكرنى ذلك بما أدت إليه بحوث " أوتو هان " (١٨٧٩ـ ١٩٦٨) الذى يعد أبو الكيمياء المشعة من الإمكانات الرهيبة لفلق ذرة اليورانيوم فى دعم الهيمنة

العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على غريمتها اليابان فى الأربعينيات حيث أسرعت بتصنيع وإلقاء أول قنبلة ذرية على هيروشيما وناجازاكى. وعندما شاهد علماء الطبيعة الغربيون، وفى مقدمتهم " أوتو هان"، لهاث أمريكا على إساءة استخدام مكتشفهم ثارت لديهم أحاسيس الذنب، وطالب "آينشتاين" آنذاك الرئيس الأمريكى "روزفلت" بأن يحجم عن استخدام ذلك الاكتشاف فى الأغراض الحربية، لكن نداءه راح أدراج الرياح. فالرئيس ولو اقتنع فرضا بمناشدة " آينشتاين "، إلا أنه لا يملك إلا أن يكون ممثلا للمصالح المهيمنة فى بلاده، وهى التى جعلت أمريكا تصعد خشبة الساحة الدولية بجرأة غير معهودة لها من قبل الحرب العالمية الثانية. وقد اختلفت مع " فريدريش دورنمات " عندما قدم مقطعا من مسرحيته **"علماء الطبيعة "** فى قراءة له دعى لإلقائها بالألمانية فى معهد جوته بالقاهرة عام ١٩٨٥، وكان قد ألفها بعد الحرب العالمية الثانية ليلقى باللائمة على البحث العلمى متمثلا فى "شيخه" المدعو فى مسرحيته "موبيوس"، حيث صور علماء الطبيعة كنزلاء فى مصحة للأمراض العقلية، ووضع على لسان كبيرهم " موبيوس" وهو يحادث زملاءه العلماء ما يمكن تلخيصه فى الجملة التالية: نحن وحوش كاسرة يجب أن

نوضع فى أقفاص موصدة لأننا نشكل خطرا ووبالا على البشرية! عندئذ عارضت " دورنمات " بعد أن انتهى من قراءته قائلا له إن الذنب لا يقع على الباحث فى حد ذاته، ولا على بحثه، وإنما على إساءة استخدام مكتشفاته فى لحظة تاريخية من العلاقات الصراعية بين الأقوام والشعوب. فإذا كانت تلك العلاقات سلمية وعقلانية كان استخدام منجز البحث العلمى **ناهيك عن توجهه منذ البداية** لخدمة الإنسانية، كما هو الحال فى الاستخدامات الطبية للذرة. فالأساس هنا لا يكمن فى البحث العلمى بحد ذاته، وإنما فى العلاقات الاجتماعية التى توظفه لتحقيق المصالح المهيمنة فيها على حساب من يراد إخضاعهم. وهنا حاولت قرينة " دورنمات " التى كانت جالسة بجوارى أن توقفنى عن تعقيبى الناقد لخطاب زوجها آنذاك، تماما كما تململ البعض من طرحى التساؤلات الناقدة لمشروع أحمد زويل فى حفل خصص لتكريمه والترويج لمشروعه..

هنا أعود لمثال " أوتو هان "، فقد ساعد معاونته العلمية يهودية الأصل " ليزه مايتنر" Lise Meitnerعلى الهروب إلى هولندا من ملاحقة النازى لها أثناء الحرب العالمية الثانية لمجرد أنها يهودية. وهو موقف إنسانى وأخلاقى بامتياز. لكنه تقبل بعد ذلك دعوة

من إسرائيل فى عام ١٩٥٧ لزيارتها وتقديم المشورة الفنية لها فى مشروعها الحربى النووى الذى وضعته لابتزاز الشعوب العربية قبل أنظمتها. ولا حاجة لى للتعليق على التناقض الصارخ بين سلوكى الأول والثانى..!

ولعله من المشروع أن نتساءل هنا: إذا كانت العلاقات الاجتماعية هى التى تحكم توظيف تطبيق نتائج البحوث فيما ندعوه "التكنولوجيا"، فلم لا يترك الحبل على الغارب للبحث العلمى، وكيف يمكن أن يوجه منذ البداية لتحقيق آمال وتطلعات معينة إذا كانت نتائجه ليست " مضمونة " سلفا؟ فالبحث العلمى قد يفضى فى مرحلة من مراحله لإجابات سلبية على تساؤلات وتوقعات الباحثين أنفسهم، وقد يعطى مؤشرات لاكتشافات لم تخطر أصلا بذهن الباحث، ولا ممول بحثه، وهو ما يعرف بالمفاجآت البحثية. ولكن ذلك كله يحكمه فى نهاية المطاف وعى الباحث، أو بالأحرى التزام مجموعة الباحثين المشاركين فى مشروع معين بمسئوليتهم الاجتماعية والسياسة العامة الموجهة والممولة لهم. وهو ما يتطلب فى رأيي – وقد طلب إلى أن أقدم مقترحات محددة لترشيد البحث العلمى، وربطه بإشباع حاجات المجتمع المصرى بعد ثورته المجيدة

الأخيرة – أن **يكون الباحث العلمى على وعى دقيق بالاقتصاد السياسى كعلم اجتماعى نقدى**؛ونحن هنا فى مصر لدينا واحد من أكبر الباحثين على مستوى العالم فى هذا المجال، هو الأستاذ الدكتور (محمد حامد دويدار) الذى فضل أن يكون وفيا لجامعة الإسكندرية (جامعته الأم) على أستاذية عرضت عليه منذ أمد بعيد فى جامعة باريس، فلهذا الرجل البعيد كل البعد عن الأضواء رؤية إستراتيجية دقيقة، ليس فقط للبحث العلمى وتوظيفه فى مصر لصالح الغالبية العظمى من شعب هذا البلد، وإنما لكافة الأنشطة الاقتصادية وما يترتب عليها من سياسات تعليمية وتثقيفية .

بين المعارف التخصصية والثقافة العلمية

عقدت لجنة الثقافة العلمية فى المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ندوة عنوانها :" ثورة ٢٥ يناير ومستقبل الثقافة العلمية" تعلقت معظم مداخلاتها بالمعارف التخصصية فى مجالات العلوم الطبيعية، ثم تخللتها مداخلة واحدة فى " دور الثقافة العلمية فى مجتمع التحول" ركزت على ما يجب على الثقافة العلمية أن تقوم به فى المرحلة القادمة. وبذلك صار لدينا عرضان متوازيان: أحدهما للمعارف العلمية الطبيعية، والآخر لما نرجوه من الثقافة العلمية

بعد ثورة ٢٥ يناير، بينما كان من المفترض أن يتفاعل كل من التنظير والتطبيق مع بعضهما البعض حيث نقف أولا على تشخيص دقيق لأزمة الثقافة العلمية فى مصر، ومن ثم فى سائر البلاد العربية، خلال العقود الأخيرة بخاصة من تاريخنا، الأمر الذى يحيلنا لدور المعارف العلمية التخصصية فى مصر حتى ثورة يناير، أو بالأحرى لأزمة الثقافة العلمية فى هذا المجتمع. وبعبارة أخرى أن يجرى التعرض لمشكلة الفصل بين الخصوصية أو الخصوصيات المجتمعية والتخصص الدقيق، سيان كان فى العلوم الطبيعية أو غير الطبيعية (فالعلوم " الإنسانية " والإبداعات الأدبية والفنية تشكل فى مجموعها ظواهر "مجتمعية " فى أشكال تخصصية، وهى مجتمعية بحكم تعبيرها بصور مباشرة وغير مباشرة، وغالبا ما تكون غير مباشرة، عن مواقفها بإزاء علاقات الناس بعضهم بالبعض الآخر فى فترة محددة من تاريخ مجتمع معين). فتركيز البحث العلمى على تطوير زراعات معينة يستهلكها أهل المدينة أو أهل الريف هو موقف اجتماعى بإزاء هؤلاء وأولئك فى شكل أو منحى تخصصى ؛ والسعى لإشباع الذوق الفنى أو الأدبى ل" مثقفى" التعليم الغربى، المتخذين من إستراتيجياته منهجاً مسبقاً لأولوياتهم، على حساب الثقافة

الوطنية بعمقها التاريخى الخاص فى نسبيته، بطبيعة الحال، هو بدوره " موقف " مسبق بإزاء الهوية الثقافية لعامة الناس الذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان. ولعل هذا الموقف المسبق كان سائداً فى التوجه "الثقافى" لكبار ملاك الأراضى الذى كان منحازاً للثقافات الغربية الحديثة منذ نهايات القرن التاسع عشر فى مصر. وقد ترتب عليه أن صارت آفاق "ثقافتنا الحديثة" أكثر اتصالا بالمعايير الغربية التى مازالت مهيمنة " عالميا" على الرغم من أنها لا تمثل سوى إنتاج شعوب تمثل أقلية عددية فى هذا العالم، بينما صار أغلب المثقفين العرب، ولا سيما فى مصر، يجهلون معظم الإنتاج الثقافى فى سائر البلاد العربية المعاصرة، والمشاركة لهم هم أنفسهم فيما يعانونه من تجاهل وتهميش على مستوى العالم !! وهو ما لا يصعب الاستدلال عليه فيما يسوقه " مثقفونا " العرب من استشهادات كل فى مجال تخصصه، سواءَ كان علمياً طبيعياً، أم فنياً، أم أدبيا إبداعياً كان أم تنظيرياً-، أم اجتماعياً، أم فلسفياً !. فالمرجعية هنا فى جميع الأحوال للمعيار الغربى السائد، وليس للأساس المجتمعى الخاص الذى يفترض أن تقوم عليه مساعى البحث العلمى والفنى والأدبى، والتنظيرى بوجه عام. وبعبارة أخرى إن

المسار "التحديثى" للمعرفة التخصصية فى بلادنا العربية، سواء كان ذلك فى مجال علوم الطبيعة، أم فى سواها من مجالات الإبداع الفنى والأدبى، أو فى محاولات التنظير والتجريد عن كل منها، أو عنها جميعاً، يصدر عن معيارية نابعة من مكتشفات وحلول مجتمعات غربية حديثة، بدلا من أن يصدر أولا عن التجارب والخبرات الخاصة بكل من مجتمعاتنا المحلية ليستنبط منها ما يميز حلولها ورؤاها عن تلك التى قد تكون مجاورة لها فى مجتمع " محلى " آخر، وإن اختلفت عنها، ثم بعد ذلك تتسع الدائرة لتشمل المقارنة بتجارب سوانا من المجتمعات والثقافات شرقية كانت أو غربية بحثاً عن المشترك بينها، مجردين إياه عن خصوصية كل منها التى يجب احترامها باعتبارها تعبر عن محاولات جماعية فى تلك المنطقة لإيجاد حلول لمشكلات الإنتاج، وإعادة الإنتاج المادى والمعنوى على حد سواء مهما كانت من منظورنا " متخلفة أو متكلسة"، وذلك قبل أن نحاورها على مستوى من الاحترام القائم على الندية الحقة سعيا لدفعها، لتجاوز معوقاتها من داخلها وليس بمجرد اتخاذ الإجراءات التعسفية فرضا عليها من خارجها (وهو ما درجت عليه الإدارات المكتبية المحلية فى أكثر الأحيان، وكما يفعل بها

الاستعمار الأجنبى فى كل الأحيان). فالثقافة العلمية الحقة هى التى تسعى لفهم الظاهرة فى تقدمها أو تأخرها من خلال السياق الذى أدى إليها، وليس بتطبيق معايير خارجية عليها مهما بدت " متقدمة ". ومن خلال التشخيص الدقيق والسعى لإشراك صاحب أو أصحاب الحلول التى حاولنا تشخيصها، يمكن أن نسهم فيما يرجى من تحول إيجابى من خلال التفاعل بين طرفى هذه العلاقة الحوارية على المستويين اللغوى والتنظيمى لعمليتى الإنتاج والاستهلاك. وهو ما لم نجده للأسف فى تاريخنا الحديث إلا لماما وعلى مستوى بعض البحوث العلمية الجادة، من أمثال تلك التى قام بها الأستاذ الدكتور محمد دويدار (جامعة الإسكندرية) فى ثلاث قرى بالوجه البحرى فى مقتبل السبعينيات. وقد نشرت آنذاك نتائج إحدى تلك البحوث فى مجلة " مصر المعاصرة " تحت عنوان: تأشيرة لقرية مصرية ! وعلة تسمية صاحب البحث لدراسته الميدانية على هذا النحو أن مباحث أمن الدولة استدعته (بعد الانتهاء من بحثه بمدة طويلة نسبياً) لتوجه إليه السؤال التالى: لماذا لم تتقدم للحصول على تصريح من الأمن العام، للقيام بهذا البحث الميدانى فى الريف المصرى ؟! فأجاب بقوله إن هذا السؤال يجب أن يوجه لرئيس جامعة الإسكندرية

باعتباره مسئولا إدارياً عما يقام من أنشطة بحثية تابعة لجامعته ! وعندما أعد الدكتور دويدار نتائج بحثه للنشر عنونه بما يتميز به صاحبه من روح دعابة فكهة، وكأن المصرى بحاجة لـ"تأشيرة" لدخول بقعة من بقاع وطنه ناهيك عن التفاعل العلمى الإيجابى مع أهل تلك المنطقة!! (ولعل من منجزات ثورة يناير أن مثل هذا التوجه البوليسى للدولة لا يمكن أن يسمح به الشعب بعد الآن !). وهو ما يذكرنى بتعليق ساخر لمبدعنا الكبير صلاح جاهين على ما أعلنته الدولة المصرية فى الحقبة الناصرية من " تقديم فن المسرح لأهالى الريف المصرى " بقوله: أقترح بدلا من المسرح أن يقدم الخبز للفلاح أولا ..". ولعله كان يقصد الخبز المصنوع من القمح الذى يستهلكه سكان المدن، بينما درج سكان الريف على أن يقيموا أودهم بتناول الخبز المصنوع من الذرة لأنه أرخص سعراً فضلا عن أنه يعطى لمستهلكه طاقة عضلية عالية، وكذلك كان وما زال محصول البطاطس بالنسبة للشعوب العاملة فى أوربا. ولعلنا نذكر مجاعة البطاطس التى أدت بفساد محصول هذه الثمرة فى منتصف القرن التاسع عشر لتضور مليون فلاح أيرلندى من الجوع حتى الموت، وهجرة مليون آخر لأمريكا الشمالية على وجه الخصوص.

ما علاقة ذلك كله ب " الثقافة العلمية "؟ وما الفارق بينه وبين " المعارف العلمية "، أو بالأحرى كيف تصبح المعرفة التخصصية ثقافة علمية بحق ؟

التخصص "الدقيق"وسياقه الخاص

هنالك خلط شائع فى مجتمعاتنا بين المعرفة العلمية التخصصية والثقافة العلمية. وقد رأينا كيف أن بعض الحاصلين على جائزة نوبل فى العلوم الطبيعية، من أوربيين وعرب، بالرغم من كونهم على درجة عالية من التفوق فى تخصصهم الدقيق، إلا أنهم على قدر عكسى من الضعف فى رؤيتهم المجتمعية ومن ثم **للسياسة العلمية**، التى يفترض فيها أن تشبع أولويات الحاجات الراهنة للتقدم الحقيقى للسواد الأعظم من الشعب، فى سياق بلد محدد كمصر بعد ثورة يناير ٢٠١١. والأدهى من ذلك هو ما تستقبل به أفكار أمثال هؤلاء المتفوقين فى تخصصهم الدقيق من " موالد " تكريم وإكبار على المستوى الرسمى، بخاصة لما تقدموا به من مشروعات يتصورون أن فيها " تقدما علميا " لبلدهم الأصلى بينما هى أشد ما تكون تواضعاً وهشاشة فى رؤيتها

المجتمعية. وأنا هنا لا أشكك بحال من الأحوال فى مدى صدق النيات الطيبة لباحث مرموق كأحمد زويل فيما يرجوه لبلده من تقدم وازدهار من منظوره. وإنما أرجع هشاشة "مشروعه" لاختزاله مسألة التقدم والتأخر فى بلد كمصر إلى الاختلاف المجرد بين الزراعة من جهة، والكيمياء من الجهة الثانية التى صار له إسهامه المبرز فيها. فإذا ما كانت الزراعة فى هذا البلد هى نتاج ما دعاه هيرودوت يوما "مصر هبة النيل"، فإن بحوث الكيمياء صارت تمثل فى عالم اليوم من خلال تطبيقاتها المتفرعة عنها فى ميادين كثيرة ما يمكن أن يكون مسرحا للتنافس على إشباع (أو تعويق) **حاجات البشرية ككل** حسب كل حالة على حدة، فضلا عن تدخلها بالمثل فى علاقة أهل البسيطة (باعتبارهم صانعى طبيعتهم الاجتماعية الثانية) بالطبيعة الأولى التى أنجبتهم، وإن انسلخوا عنها، وصاروا فى العصور الحديثة يسعون لاستغلالها وفى أكثر الأحيان انتهاكها بدلا من احترام قوانينها وتطويعها من ثم لإشباع احتياجات الغالبية العظمى من البشر.

وبعبارة أخرى فمشروع زويل يصدر فى أحسن أحواله عن **" العام " والمعمم على مستوى عالم اليوم** فى مقابل الخاص المتعلق ببلد كمصر فى سياقه

التاريخى الاجتماعى الاقتصادى الحالى. وهو يرى أن حل مشكلة التخلف الاقتصادى والمجتمعى فى مصر كامن فى اللحاق بتقدم الغرب تكنولوجيا. وما دامت أمريكا تمثل القمة فى هذا المجال، فعلينا السعى للحاق بها ما أمكننا، وأن ندير ظهورنا للتاريخ الطبيعى لهذا البلد خاصة فى ظل انحسار الموارد المائية التى تعيش عليها الزراعة. فما رأيكم دام فضلكم؟ وما علاقة هذه " الرؤية " المحض " كيميائية " بما تمثله **الثقافة العلمية بمعناها الدقيق ؟**

الشعب بحاجة لثورة ثقافيــة

إشكاليات تكوين الأطــر العلمية البحثية فى هذا الوطن

من منا لا يذكر تلك الطرفة عن شخص فقد شيئا عزيزا عليه فى بقعة مظلمة، فإذ به يبحث عنها فى بقعة أخرى "مضيئة! لعل هذه النكتة على طرافتها تمثل مأساة "التخصص الدقيق" فى عصرنا الحديث، لا سيما فى مجال العلوم الطبيعية وتطبيقاتها التى تريد أن تقدم "حلولا" للمشكلات المطروحة فى الوطن ! فما أن "يتقدم" باحث فى مجاله التخصصى حتى لا يرى أية تقدم للمجتمع الذى ينتسب إليه، إن لم يكن للبشرية جمعاء، إلا من خلال تخصصه هذا. وقد كان الراحل الدكتور لويس كامل مليكة، أستاذ ومؤسس دراسات الاختبارات النفسية لقياس الذكاء والشخصية فى كلية الآداب بجامعة عين شمس خير ممثل لهذا التوجه الذى نراه سائداً فى معظم التخصصات "الدقيقة" الحديثة، والمستحدثة فى حياتنا البحثية والتعليمية. فقد تخصص الدكتور مليكه ـ رحمه الله ـ فى الاختبارات النفسية فى

الجامعات الأمريكية قبل أن يعود لجامعة عين شمس فى أوائل الخمسينات من القرن الماضى ويؤسس فيها هذا الفرع العلمى التجريبى "الدقيق" ويصبح من ثمّ " أباً " لهذا التخصص فى مصر، وسائر البلاد العربية، حيث كنت أحد الدارسين عليه فى هذا المجال. وتلخصت مساعى الدكتور مليكة فى " تطويع " الاختبارات النفسية التى قام بها باحثون غربيون على عينات من مجتمعاتهم الأوربية والأمريكيه، كاختبار " ستانفورد - بينيه " لقياس معدلات الذكاء فى المجتمع المصرى. وعندما التقيته فى أوائل الستينيات فى بون فى ألمانيا، وكنت قد انتهيت من دراستى الجامعية فى القاهرة، وأستعد للحصول على الدكتوراه من جامعة " كولونيا "، قال لى وقد ملأه الحماس إنه لا يرى تقدما فى مصر إلا بتقدم " الاختبارات النفسية " وتقنينها العلمى "الدقيق" ! ثم علمت بعد ذلك أنه كان مديراً لمشروع أنفقت عليه الأمم المتحدة بسخاء فى هذا المجال العلمى التجريبى فى بلاد ما يدعى خطأ فى رأيى من الناحية العلمية الموضوعية " بلاد العالم الثالث " - من خلال تبنى الطرق الإجرائية للاختبارات الغربية وتطبيقها على مجتمعات غير غربية بعد إجراء بعض التعديلات عليها هنا وهناك كى " تتفق مع معطيات تلك المجتمعات ". ولعل هذا التوجه البحثى

الغالب فى مصر والعالم العربى قد ولد لدى ما أصبح يعرف فى تنظيرى المنشور بست لغات أوربية فضلا عن العربية والتايلاندية ب"نقد الأسس المعرفية للمركزية الغربية"، والذى اعترفت مراكز بحثية أوربية، خاصة فى جامعة " لا سابينزا " (الحكمة) فى روما، بتأثرها بنقدى هذا والسعى ل" استلهامه " - حسب تعبير أقطاب تلك المدرسة البحثية الإيطالية -. فى التحرر من النزعة الاستعمارية الغالبة على البحث العلمى فى بلادها. وقد عبر صديقى الدكتور فيصل يونس، أستاذ علم النفس فى جامعة القاهرة، عن تضامنه معى فى تنظيرى الناقد بأن تندر بنتيجة تطبيق مقياس الذكاء " ستانفورد - بينيه " - الأمريكى السويسرى على الفلاح المصرى إذ يصبح طبقا لمعاييره "معتوها بامتياز" بينما يتمكن الطفل الصغير فى الريف المصرى من تعدية بقرة تكبره بعشرات المرات عبر الترعة فى براعة يحسدها عليه "أذكى" فلاح غربى ! وقد اعترف لى الراحل الدكتور مليكه فى أواخر حياته أنى " على حق " فى نقدى للتبعية للمعيارية الغربية فى بحوثنا العلمية، وأنه كان من الأفضل له أن يجرد مقاييس اختبارات الذكاء عن الواقع المصرى الراهن بخصوصيته النسبية، ولا بأس بل لابد من أن يطلع

ويستفيد فى ذلك بدقة تجارب الأمم الأخرى فى هذا المجال، ولكن ليس سعياً لمحاكاتها، ناهيك عن الاستهداء بمعاييرها النابعة من مجتمعات جد مختلفة، وإنما بحثا عن تقنين علمى دقيق بحق لواقعنا المحلى بينما تركز عيناه على المختلف أولا قبل ما يبدو مشتركا أو " متشابها" مع " الآخر" رغم اختلاف سياقاته الموضوعية! فالباحث الحق عن حلول لمجتمع من المجتمعات يتعين عليه أن "يفصلها " على مقاسه (بتشديد الفاء والصاد)، ولا يفعل كالترزى الذى يحاول تكييف البدلة سابقة الصنع على ‘‘جسم’’ الزبون الجديد ! وكما أن "بدل التفصيل" التى اعتاد عليها جيل آبائنا، وأجدادنا صارت اليوم عزيزة على الغالبية العظمى من أجيالنا المعاصرة، كذلك يستسهل "نقل" المعرفة البحثية والتكنولوجيا برمتها إلى بلادنا بدلا من السعى الحثيث لتصنيع بدائل محلية لها، تأسيسا على الوعى بالاختلاف الموضوعى عن الآخر، ومن ثم وضع استراتيجية قومية، تستدعى دفع وتشجيع الباحثين فى كافة أنحاء البلاد على اكتشاف حلول غير تقليدية لتوفير وإشباع الحاجات الإنتاجية، والاستهلاكية المحلية، وهو ما يتطلب بدوره استراتيجية تعلمية، ولا أقول تعليمية، مختلفة تماماً عما هو سائد فى معاهدنا الدراسية حتى

الآن بحيث يوجه الطالب منذ نعومة أظفاره حتى تخرجه من الجامعة نحو "منهجة" اختلافه مع معلميه وأساتذته بحثا عن حلول قد لا يرونها بعيونهم التقليدية " عملية " أو " واقعية" ! ومن ثم علينا أن نعيد تربية أجيال المستقبل بحيث ترفض الانصياع لأفكار " الكبار "، وأن يتعلم الآباء والأساتذة أن فى " مقاوحة " أطفالهم لهم، مهما كانت " مرهقة "، تقدماً وازدهاراً لهم كمنتجين لحياة أفضل مما عاشه آباؤهم، ليس لهم وحدهم، وإنما لمجتمعهم ككل أولا، وربما للإنسانية جمعاء أيضا. ولعل هذا هو الدرس الثقافى الذى تعلمناه من ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو وتعلمه العالم معنا. فقد صار "ميدان التحرير" برسمه ونطقه العربى هذا رمزا دوليا بكل معنى الكلمة لتحرير الإنسان فى أى بقعة من الأرض من قوى البطش والقهر والطغيان، وذلك بفضل جماعية الانتفاضة الرائعة لشباب وشيوخ هذا البلد على حد سواء. وما علينا نحن الذين أوتينا الحظ أن نخبر ونشارك فى هذه الثورة الفارقة فى تاريخنا الحديث برمته إلا أن نسعى لاستخلاص العبر من أدائها التلقائى العبقرى، ونسلط الضوء على " أجروميتها " التحررية حتى لا تضيع معالمها وسط متاهات الطريق ..

حاجتنا لسياسة ثقافية علمية تواكب ثورة يناير

نحن الآن فى مفترق الطرق: بين تراث بحثى رفيع فى زمانه خلفه لنا أجدادنا منذ ما لا يزيد على بضعة قرون خلت، وتقدم علمى مذهل فى الغرب الحديث صار ينافسه فيه - وهو جزء منه - كيان عدوانى غريب استزرع عنوة فى تلك البقعة الغالية التى استقطعت من أرض العرب، ولا زال مستوطنوها الأغراب يسعون، لاستقطاع المزيد من مقدرات الشعوب العربية، وليس شعب فلسطين وحده، مستعينين على ذلك بما يحرزونه من " تقدم" تكنولوجى لا سيما فى فنون الحرب والتدمير، كى يبتزوا بها شعوبنا المحبة للعيش فى سلام. وقد أسسوا تقدمهم التكنولوجى على لغتهم القديمة التى أحيوها من عدم، وصارت من بعد معلماً لأبحاثهم شديدة الطموح فى مختلف التخصصات العلمية. أما نحن فما زلنا نصر على أن لغتنا العربية التى لم تنقطع صلتنا بها منذ أكثر من ألف عام "غير قادرة على مواكبة البحث العلمى الحديث"!! فعلماؤنا فى مجالات الطب والهندسة، على سبيل المثال، " مستشرقون " فى لغتهم الأم، لا يتحدثونها إلا فى حياتهم اليومية، أما ممارساتهم البحثية فبإحدى اللغات الأوربية، وغالبا بالانجليزية، لغة السوق العالمية.. وهم يدللون على "ضعف" اللغة العربية

فـى درس تلـك التخصصـات العلميـة الدقيقـة بضـعف زملائهم السوريين فى تلك المجالات ..إذ يصعب على الطبيـب أو المهنـدس السـورى الـذى درس تخصصـه بالعربيـة أن يتـابع أو يتحـاور مـع زميلـه المصـرى الـذى درس تخصصه بالانجليزيـة.. فمـا علـة ذلك؟ ومـاذا نعنـى بضـرورة "تعريـب" العلـوم، وفـى مقـدمتها العلـوم الطبيعيـة؟ هل المسألة "محض لغويـة"، أم أن لهـا أبعـاداً أخرى لا تقل عن بعد اللغة القومية أهميـة وخطـورة؟ ومـا علاقة هذا المطلب ـ مطلب تعريب العلوم بحثاً وتدريساً وتكويناً للكوادر المهنية ـ بثورة ٢٥ ينـاير التـى "نحتت " طريقها نحو التحرر ممـا عوق هذا الشعب عن ممارسة حقوقه الإنسانية الأساسية بإمكانات " محلية " خلاقة بكل المقاييس طالما كانت كامنة فى هذا الشعب إلـى أن كثفتهـا الروح الجماعية لشباب وشيوخ هذه الثورة؟ أترك القارئ الكريم ليتأمل هذه الأسئلة كـى نتداولها فـى حلقـات بحث مشتركة فى المستقبل القريب.